منهج الإمام الشوبري في حاشيته على تحفة الطلاب شرح
التحرير للأنصاري وأهم اختياراته في فقه المعاملات

إعداد/ بيان مُحمد خليفة التميمي

المشرف الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الناصر خضر ميلاد

قسم الفقه وأصوله كلية العلوم الإسلامية

جامعة المدينة العالمية

الملخص

تكمن مشكلة هذا البحث في كون الحاشية لا تزال مخطوطة مما يشق على المختصين معرفة منهج الإمام في حاشيته، ويهدف هذا البحث إلى بيان منهج الإمام في حاشيته، مع توضيح طريقتيه في التعليق والتحقيق على المسائل وفق مذهب الإمام الشافعي، والباحثة اعتمدت في أطروحتها على المنهج الوصفي التحليلي؛ فبينت منهج الإمام الشوبري في حاشيته، ومدى التزامه بالمذهب الشافعي من جهة العرض والترجيح. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة: مدى دقة الإمام في عرض المعتمد من المذهب الشافعي، مما هو متعلق بفقهاء البيوع والمعاملات، إضافة إلى عدم تعصب الإمام الشوبري لمذهبه فيما اختاره أو رجحه من مسائل.

Abstract

The problem of this research is that the margin is still manuscript, which makes it difficult for specialists to know the approach of the Imam in his margin. This research aims to explain the approach of the Imam in his margin, with an explanation of his way of commenting and investigation on issues according to the Shafi'i school of fiqh. In her thesis, the researcher relied on the descriptive and analytical approach; she showed the approach of Imam Al Shobari in his margin, and the extent of his commitment to the Shafi'i school of fiqh from the point of viewing and preference. The most important results reached by the researcher through this study: The accuracy of the imam in the presentation of the approved Shafi'i school of fiqh, which is related to the jurisprudence of sales and transactions, in addition to the non-intolerance of Imam Al Shobari to his school of fiqh in his choice or preference in Juristic issues.

المقدمة

الحمد لله الذي أوضح لنا الدين، وهدانا بغير حول منا ولا قوة إلى خير شرائع المرسلين، وأخرجنا بفضل من الظلمات إلى النور.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، إلهاً واحداً أحداً، فرداً صمداً، خلق الإنسان وعلمه، ورفع قدر العلم وعظمه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، إمام العلماء، وسيد الأتقياء، وصلاة ربي وسلامه على رسوله وعلى آله وصحبه خلفاء الدين وحلفاء اليقين، وسلم تسليمًا كثيرًا ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

ثم أما بعد:

فإن علم الفقه من أشرف العلوم قدرًا، وأعظمها أجرًا، وأعمها فائدةً، وأعلىها مرتبةً، وأسنها منقبةً، فإن من أعظم ما تصرف فيه الأوقات وخير ما يشتغل به من العلوم بعد العلم بكتاب الله وسنة رسول الله هو ما يستخرج منهما من علوم فيها نفع العباد واستقرار البلاد. ومنها علم الحلال والحرام، فبه يعرف المسلم من أمور عباداته ومعاملاته وما يترتب على ذلك من تعامل العباد بعضهم البعض الذي يمكن معه حصول اعتداء على نفس أو مال أو عرض بطبيعة ضعف النفس البشرية وضعف الإيمان فعليه جاءت الشريعة لحفظ حقوق الآدميين.

وقد اخترت بيان منهج الإمام الشوبري في حاشيته على تحفة الطلاب شرح التحرير للأنصاري، وأهم اختياراته في فقه المعاملات، وتوضيح موقفه من التحقيق المعتمد من المذهب الشافعي.

وقد تبين لدى الباحثة مدى دقة الإمام في عرض المعتمد من المذهب الشافعي، مما هو متعلق بفقه البيوع والمعاملات، وعن عدم تعصب الإمام الشوبري لمذهبه فيما اختاره أو رجحه في مسائل.

فأرادت الباحثة أن توضح منهج الإمام الشوبري في حاشيته واختياراته الفقهية في فقه المعاملات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذا البحث في كون هذا القدر من الحاشية لا يزال مخطوطاً حبيس الأدراج، ومن ثم لا يتبين لنا منهج الإمام في حاشيته، ومن ثم أهمية الكشف عن منهج الإمام الشوبري في حاشيته على تحفة الطلاب شرح التحرير للأنصاري، واختياراته في فقه المعاملات، وتوضيح موقفه من التحقيق المعتمد من المذهب الشافعي.

أسئلة البحث:

- ١- ما منهج الإمام الشوبري الفقهي في حاشيته؟
- ٢- ما أهم اختيارات الإمام الشوبري الفقهية في فقه المعاملات والبيوع؟
- ٣- ما موقف الإمام من تحقيق المعتمد من المذهب الشافعي في فقه المعاملات والبيوع؟
- ٤- ما مدى تعصب الإمام الشوبري لمذهبه الشافعي، وتسامحه مع المذاهب الفقهية الأخرى؟

أهداف البحث:

- ستسعى الباحثة إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- ٥- الكشف عن منهج الإمام الشوبري الفقهي في حاشيته.
 - ٦- بيان أهم اختيارات الإمام الشوبري الفقهية في فقه المعاملات والبيوع.
 - ٧- الكشف عن موقف الإمام من تحقيق المعتمد من المذهب الشافعي في فقه المعاملات والبيوع.
 - ٨- بيان عدم تعصب الإمام الشوبري لمذهبه الشافعي، وتسامحه مع المذاهب الفقهية الأخرى.

أهمية البحث:

- ١- توضيح منهج الإمام الشوبري في حاشيته

٢- توضيح أهم اختيارات الإمام الشوبري في فقه المعاملات.

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في منهجها العلمي على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث حاولت الباحثة وصف منهج الإمام الشوبري في حاشيته، وتحليل هذا المنهج من خلال هذا القدر من المخطوطة.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية للبحث سوف تنحصر فقط في توضيح منهج الإمام الشوبري في حاشيته، واختياراته في فقه المعاملات.

إجراءات البحث:

- ١- ذكرت أقوال الفقهاء من مصادرها ومراجعها المعتمدة.
- ٢- عزوت الآيات القرآنية إلى مواضعها بذكر اسم السورة ورقم الآية في الحاشية.
- ٣- خرَّجَت الأحاديث الواردة في الكتاب من مصادرها في الحاشية، وذلك بذكر الكتاب والباب، ورقم الجزء والصفحة، ثم رقم الحديث أو الأثر، إذا كان الحديث في الكتب الستة، أما في غيرها؛ فذكرت رقم الصفحة والجزء ورقم الحديث.
- ٤- بيَّنت الخلافَ في المذاهب الأربعة وتحقيقها وبيان الراجح منها، في المسائل التي يعرض لها المؤلف.

الدراسات السابقة:

لقد ابتدئُ تحقيقَ حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، في كلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية، وشارك مجموعة من الباحثين في تحقيق أجزاء منه، إلا أن جميعهم لم يتناولوا منهج الإمام في حاشيته، واختياراته الفقهية، فأردت توضيحه، وبيان عدم تعصب الإمام الشوبري لمذهبه الشافعي، وتسامحه مع المذاهب الفقهية الأخرى.

- ١- مُحَمَّد بن سراج الناصري: تناول تعريف الكتاب المحقق وتوثيق نسبه إلى المؤلف، ومنزلة الكتاب وثناء العلماء عليه، والمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، وأثر الكتاب على من جاء بعده.
- ٢- عبد الله بن مُحَمَّد حنفي: تناول تعريف الكتاب المحقق، واسم الكتاب وصحة نسبه إلى المؤلف، وأهمية الكتاب ومنزله العلمية، وتأثر المؤلف بمن سبقه وتأثيره فيمن بعده، و المصادر التي اعتمد عليها، و المصطلحات الفقهية المتعلقة بهذا الكتاب.
- ٣- أحمد قاسم مُحَمَّد الفقيري: تناول تعريف الكتاب المحقق وصحة نسبه لمؤلفه، والمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه.
- ٤- سليمان بن حسن: تناول تعريف الكتاب المحقق وتوثيق نسبه إلى المؤلف، والمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه، وأثر الكتاب على من جاء بعده.
- ٥- حسين علي جبر معيوف: تناول تعريف الكتاب المحقق، والمصادر التي اعتمد عليها المؤلف في كتابه.

الفصل الأول: منهج الإمام الشوبري في حاشيته، وفيه مبحثين:

المبحث الأول: موقفه من روايات المذهب الشافعي.

المبحث الثاني: موقفه من المذاهب الأخرى.

الفصل الثاني: اختيارات الشوبري في فقه المعاملات.

الفصل الأول

منهج الإمام الشوبري في حاشيته

المبحث الأول: موقفه من روايات المذهب الشافعي:

كان الإمام الشوبري يذكر الروايات المختلفة من المذهب الشافعي، ويحرر المعتمد منها، وكانت له ألفاظ عديدة في الرواية المعتمدة، مثل: والمعتمد لدينا، وأظهر الروايات عند الإمام... إلخ.

ومن أمثلة ذلك: قوله في آية البيوع، وهي قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾^(١) وأظهر قولي إمامنا الشافعي - رحمته - أن هذه الآية عامة، تتناول كل بيع إلا ما يخرج بدليل، فإنه عليه "نهى عن بيوع ولم يبين الجائز منها"^(٢).

فهو هنا ذكر أن الرواية المعتمدة لدى الإمام اعتبار الآية عامة في إباحة كل بيع إلا ما دل الدليل من السنة على تحريمه، وهذا المعنى هو المعتمد عن الإمام في معنى الآية، وقد صرح به في الأم فقال: "قال الشافعي: وذكر الله البيع في غير موضع من كتابه بما يدل على إباحته، فاحتمل إحلال الله عز وجل البيع معنيين:

أحدهما: أن يكون أحل كل بيع تباعه المتبايعان جائزي الأمر فيما تباعه عن تراض منهما، وهذا أظهر معانيه.

(قال:) والثاني: أن يكون الله عز وجل أحل البيع إذا كان مما لم ينه عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم المبين عن الله عز وجل معنى ما أراد؛ فيكون هذا من الجمل التي أحكم الله فرضها بكتابه وبين كيف هي على لسان نبيه، أو من العام الذي أراد به الخاص فبين رسول

(١) سورة البقرة: جزء من الآية: ٢٧٥.

(٢) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان محمد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م، ص ٣٠.

الله ﷻ ما أريد بإحلاله منه وما حرم، أو يكون داخلا فيهما، أو من العام الذي أباحه إلا ما حرم على لسان نبيه ﷺ منه وما في معناه"^(١).

وكذلك قال في المجموع: " وأما قوله تعالى: {وأحل الله البيع وحرم الربا}؛ فقد ذكر الشافعي رحمه الله في كتاب الأم تفسيرها مستوفيا مع اختصار، وشرحه صاحب الحاوي فقال: قال الشافعي: "ومعنى الآية أربعة أقوال، (أحدها): أنها عامة؛ فإن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع، ويقتضي إباحتها جميعها إلا ما خصه الدليل، وهذا القول أصحها عند الشافعي وأصحابنا".

قال في الأم: "هذا أظهر معاني الآية". قال صاحب الحاوي: "والدليل لهذا القول أن النبي ﷺ نهي عن بيع كانوا يعتادونها ولم يبين الجائز، فدل على أن الآية الكريمة تناولت إباحتها جميع البيوع إلا ما خص منها، وبين ﷺ المخصوص"^(٢).

ومن أمثلة ذلك: قوله: لم يعلمه، "المعتمد: أنه لا فرق بين المعدن الباطن والظاهر في حالة العلم والجهل، فإن علمها لم يملكها ولا بقعتها، وإن جهلها ملكها وبقعتها، وتخصيص المصنف المعدن بالذكر؛ لكون الكلام فيه، وإلا فمن ملك أرضا ملك طبقاتها حتى الأرض السابعة". ((ش. رملي))^(٣).

قوله: فالراجح، في ((الكفاية)): أنه يملكه - أيضا - هو رأي مرجوح، والمعتمد أنه لا يملكه.

قوله: فقال الإمام: "ظاهر المذهب: أنها لا تملك" معتمد ((رملي))^(٤).

(١) الشافعي، الأم، د.ط، ج ٣/٣.

(٢) النووي، المجموع شرح المذهب، ط ١، ج ٩/٩ ص ١٤٦.

(٣) الرملي، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط ٣، ج ٥/٥ ص ٣٥١.

(٤) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م، ص ٣٠٩.

فهو هنا ذكر أن الرواية المعتمدة لدى الإمام أن المعادن لا تملك بالإحياء، وقد صرح به في "الأم" فقال: "قال الشافعي: ما لا يملكه أحد من المسلمين صنفان: أحدهما يجوز أن يملكه من يحييه وذلك مثل الأرض تتخذ للزرع والغراس والآبار والعيون والمياه ومرافق هذا الذي لا يكمل صلاحه إلا به، وهذا إنما تجلب منفعته بشيء من غيره لا كبير منفعة فيه هو نفسه، وهذا إذا أحياه رجل بأمر وال، أو غير أمره ملكه، ولم يملك أبداً إلا أن يخرج من أحياء من يده، والصنف الثاني ما تطلب المنفعة منه نفسه؛ ليخلص إليها لا شيء يجعل فيه من غيره وذلك المعادن كلها الظاهرة والباطنة من الذهب والتبر والكحل والكبريت والملح وغير ذلك، وأصل المعادن صنفان: ما كان ظاهراً كالملاح الذي يكون في الجبال يتتابه الناس، فهذا لا يصلح لأحد أن يقطعه أحداً بحال، والناس فيه شرع، وهكذا النهر والماء الظاهر؛ فالمسلمون في هذا كلهم شركاء، وهذا كالنبات فيما لا يملكه أحد وكالماء فيما لا يملكه أحد" (١).

وكذلك قال في الحاوي "قال الشافعي رحمه الله تعالى: "ما لا يملكه أحد من الناس يعرف صنفان: أحدهما: ما مضى، ولا يملكه إلا بما يستحدثه فيه. والثاني: ما لا تطلب المنفعة فيه إلا بشيء يجعل فيه غيره، وذلك المعادن الظاهرة والباطنة من الذهب، والتبر، والكحل، والكبريت والملح وغيره".

قال الماوردي : وجملة ما لم يملكه من الأرض ضربان: معادن وموات، فأما الموات فقد انقضت حكمه، وأما المعادن مناهها وحكمها فهي البقاع التي أودعها الله عز وجل جواهر الأرض سميت بذلك، لإقامة الجواهر فيها كما قال تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ﴾ (٢)، أي: جنات إقامة، غير أن المرني أخطأ في نقله حين نقل، فقال: ما لا يطلب المنفعة فيه إلا بشيء يجعل فيه غيره، وهذه صفة الموات التي لا منفعة فيه إلا أن يجعل فيه غيره من غرس، أو زرع، أو

(١) الشافعي، الأم، د.ط، ج٤/ص٤٣.

(٢) سورة الرعد، جزء من الآية ٢٣.

بناء، فأما المعادن فهي التي بطلت المنفعة فيها لا بشيء يجعل فيه غيره من غرس، أو زرع، أو بناء؛ لأن منفعته مخلوقة فيه^(١).

ومن الأمثلة أيضا، قوله: ﴿وَأَبْتَلُوا أَلْيَمَنَى﴾^(٢)؛ "أي: اختبروهم، وهو واجب قبل البلوغ، وسببه دفع أموالهم إليهم".
قوله: والسفيه^(٣)... إلخ، هكذا فسر الآية بذلك الإمام الشافعي^(٤) رضي الله تعالى عنه^(٥).

فهو هنا ذكر تفسير الآية عند الإمام بأن معناها اختبار اليتيم قبل البلوغ وبعده، وقد صرح به في الأم فقال: "وإنما يعرف إصلاح المال بأن يختبر اليتيم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فإن كان من الرجال ممن يتبدل فيختلط الناس استدلت بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده، حتى يعرف أنه يجب توفير ماله والزيادة فيه، وأن لا يتلفه فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا قريبا، وإن كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختباره أبعد قليلا من اختبار الذي قبله^(٦)".

وكذلك قال في الحاوي: "قال الشافعي: وإنما يعرف إصلاح المال بأن يختبر اليتيم والاختبار يختلف بقدر حال المختبر فإن كان من الرجال ممن يتبدل فيختلط الناس استدلت بمخالطته الناس في الشراء والبيع قبل البلوغ وبعده حتى يعرف أنه يجب توفير ماله والزيادة

(١) الماوردي، الحاوي الكبير، ط ١، ج ٧/ص ٤٩١.

(٢) سورة النساء، من الآية ٦.

(٣) السفيه: من يبذر ماله فيما لا ينبغي والجاهل. مادة (السفيه). مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د. ط، ج ١/ص ٤٣٥.

(٤) العمراني، البيان في مذهب الإمام الشافعي، ط ١، ج ٦/ص ٢٣٠.

(٥) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م، ص ٢٨٧.

(٦) الشافعي، الأم، د. ط، ج ٣/ص ٢٢١.

فيه، وأن لا يتلفه فيما لا يعود عليه نفعه كان اختبار هذا قريبا، وإن كان ممن يصاب عن الأسواق كان اختباره أبعد قليلاً من اختبار الذي قبله" (١).

ومن هنا يتبين للباحثة مدى دقة الشوبري في عرض الرواية المعتمدة في المذهب الشافعي.

المبحث الثاني: موقفه من المذاهب الأخرى:

لم يكن الإمام الشوبري يحكي المذاهب الأخرى كثيرا؛ إذ غالبا ما كان يهتم بتحرير الروايات في المذهب الشافعي ويدلل عليها، وفي بعض الأحيان كان يحكي المذاهب الأخرى، ويرجح عليها المذهب الشافعي، ويدلل على ترجيحه لمذهبه، بل ويرد على أدلة المخالف، ومثال ذلك حكايته المذهب الحنفي في ثبوت الشُّفْعَة للجار (٢)، والشافعية لا يقولون بحق الشُّفْعَة لغير الشريك، فقال: "وعند الحنفية يثبت للجار الملاصق، وكذا المقابل إذا كان الطريق الذي بينهما غير نافذ. لنا حديث: «الشُّفْعَة فيما لم يقسم» (٣)، أفهم أن المقسوم لا شفعة فيه، وقوله في الحديث بعد ذلك: «فإذا وقعت الحدود...» (٤) مؤكّد لذلك، لكن قوله في الحديث الشريف: «وَصَرَفَتِ الطَّرِيقُ» (٥) يقتضي أن الطريق إذا اتحدت ثبتت الشُّفْعَة للجار، وأجيب بأنه: عموم معارض مفهوم الحصر في أول الحديث، وبأنه خرج مخرج الغالب

(١)الماوردي، الحاوي الكبير، ط١، ج١/ص ٣٥٠.

(٢)الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط٢، ج٥/ص ٤. الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية

الشليبي، ط١، ج٥/ص ٢٣٩.

(٣)عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال: «قضى النبي صلى الله عليه وسلم بالشُّفْعَة في كل مال لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطُّرُق فلا شفعة». البخاري، صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع الأرض والدور والعروض مشاعا غير مقسوم، ط١، ج٣/ص ٧٩، رقم (٢٢١٤). وفي رواية لمسلم، عن جابر، قال: «قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشُّفْعَة في كل شركة لم تقسم، ربة أو حائط، لا يحلُّ له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحقُّ به». مسلم، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب الشُّفْعَة، د.ط، ج٣/ص ١٢٢٩، رقم (١٦٠٨).

(٤)سبق تخريجه في نفس الصفحة.

(٥)سبق تخريجه في نفس الصفحة.

على أن الخصم لا يقول بالمفهوم، وأما حديث «الْجَارُ أَحَقُّ بِسُقْبِهِ»^(١)، فتحتمل أن المراد: أحق بالعرض عليه، أو يحمل على الشريك جمعا بين الأحاديث^(٢) ((ق س))^(٢)، ولكن لو قضى للجار بما حنفي لم ينقض حكمه، ولو كان القضاء بما لشافعي كظائره من المسائل الاجتهادية^(٣).

ويلاحظ في هذا المثال:

١. حكايته للمذهب الحنفي في المسألة.
 ٢. بيان أن الراجح لديه هو مذهب الشافعية في عدم ثبوت حق الشُّفعة للجار مطلقاً.
 ٣. ذكر أدلة المذهب الشافعي في المسألة.
 ٤. الرد على أدلة الحنفية في المسألة.
 ٥. بيان أن المسألة اجتهادية، ولذا لو قضى بحق الشُّفعة للجار قاضٍ حنفي نفذ قضاؤه ولا ينقض، وهذا مما يدل على سماحة الشوبري وعدم تعصبه ضد مخالفيه في المذهب والرأي.
- ولكن ترى الباحثة صحة قول الحنفية في ثبوت حق الشُّفعة للجار، وذلك للأدلة

الآتية:

١٠. عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جَارِ الدَّارِ أَحَقُّ بِالدَّارِ»^(٤).

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، ط، ١، ج ٣/ ص ٨٧، رقم

(٢٢٥٨)، حديث صحيح. التريزي، مشكاة المصابيح، ط، ٣، ج ٢/ ص ٨٩٣.

(٢) الهيثمي، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، د. ط، ج ٦/ ص ٥٨.

(٣) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي،

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م،

ص ٢٦٤.

(٤) الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الأحكام، باب ما جاء في الشفعة، د. ط، ج ٣/ ص ٦٤٢، رقم (١٣٦٨)، صححه

الألباني. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط، ٢، ج ٥/ ص ٣٧٧.

٢. ووجه الدلالة: أن الحديث صريح في وجود حق الشُّفعة بسبب الجوار، فكان هذا الجوار- الذي أخبر عنه رسول الله ﷺ - سببا في وجوب الشُّفعة.
٣. عن عمرو بن الشَّريد، قال: وقفت على سعد بن أبي وقاص، فجاء المسور بن مخرمة، فوضع يده على إحدى منكبي، إذ جاء أبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا سعد ابتع مني بيتي في دارك؟ فقال سعد: والله ما أبتاعهما، فقال المسور: والله لتبتاعتهما، فقال سعد: والله لا أزيدك على أربعة آلاف منجمة، أو مقطعة، قال أبو رافع: لقد أعطيت بها خمس مائة دينار، ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الجار أحق بسقبه»، ما أعطيتها بأربعة آلاف، وأنا أعطى بها خمس مائة دينار، فأعطاها إياه^(١).

ووجه الدلالة: أن الحديث فيه دلالة واضحة على إثبات الشُّفعة للجار القريب، وما فعله أبو رافع مع جاره، فهو فعل صريح في أنه أحق من غيره بالشُّفعة.

١. استدلوا من المعقول بأن الجوار في معنى الشركة؛ لأن ملك الجار متصل بملك جاره اتصال تأييد وقرار، والضرر المتوقع في الشركة متوقع في الجوار، فيثبت حق الشُّفعة^(٢).
٢. ومن أمثلة ذلك: ذكره لمسألة الوصية لوارث، فذكر أقوال المذاهب الثلاثة الأخرى، فقال: "قوله: في مرض موته، وكالمرض ما ألحق به من كل حالة يعتبر فيها التبرع من

(١) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الشُّفعة، باب عرض الشُّفعة على صاحبها قبل البيع، ط١، ج٣/ ص٨٧، رقم

(٢٢٥٨)، حديث صحيح. التريزي، مشكاة المصابيح، ط٣، ج٢/ ص٨٩٣.

(٢) بدر الدين العيني، البناية شرح الهداية، ط١، ج١١/ ص٢٨٢.

- الثالث، خلافاً للأئمة الثلاثة^(١)؛ حيث قالوا بعدم صحة إقراره لوارثه لتهمة حرمان بعض الورثة، والله أعلم^(٢).
٣. ويلاحظ في هذا المثال:
٤. ذكره لقول المذاهب الثلاثة.
٥. ترجيحه للمذهب الشافعي.

وترى الباحثة عدم صحة قول الشوبري في صحة الوصية لوارث بالثالث، وذلك للدليل التالي:

عَنْ عُمَرَ بْنِ خَارِجَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ عَلَى نَاقَتِهِ وَأَنَا تَحْتَ جَرَانِهَا وَهِيَ تَقْصَعُ بِجَرَّتِهَا، وَإِنَّ لِعَابِهَا يَسِيلُ بَيْنَ كَتْفَيْ فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّ حَقَّهُ، وَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ، وَالْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ، وَلِلْعَاهِرِ الْحِجْرُ، وَمَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ انْتَمَى إِلَى غَيْرِ مَوَالِيهِ رَغْبَةً عَنْهُمْ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ، لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْهُ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(٣).

ووجه الدلالة: أن الحديث فيه دليل واضح على منع الوصية لوارث، فمن أوصى لوارث فقد تعدى حدود الله.

(١)الموصللي، الاختيار لتعليل المختار، د.ط، ج٢/ص١٣٧. الباجي، المنتقى شرح موطأ مالك، ط٢، ج٦/ص١٨٠. البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ط١، ج٦/ص٤٥٥.

(٢)الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية- سنة ٢٠١٩م، ص٢٦٠.

(٣)الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الوصايا، باب ما جاء لا وصية لوارث، د.ط، ج٤/ص٤٣٣-٤٣٤، رقم (٢١٢٠)- (٢١٢١)،؛ و داود، سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب في الوصية للوارث، د.ط، ج٤/ص٤٩٢، رقم (٢٨٧٠)، حديث صحيح. الألباني، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، ج٦/ص٧٠.

ومن الأمثلة- أيضا- مسألة إعتاق الرقيق من الموقوف عليه والواقف، وذكر فيها رأيي مالك وأحمد^(١)، فقال: " قوله: كالعق، وإنما يثبت بشاهد ويمين دون بقية حقوق الله تعالى؛ لأن المقصود ريعه وهو حق آدمي.

قوله: فلا يكون للواقف، خلافاً لمالك.

قوله: ولا للموقوف عليه، خلافاً لأحمد^(٢).

ويلاحظ في هذا المثال:

١. ذكره لقول مالك.

٢. ذكره لقول أحمد بن حنبل.

٣. ترجيحه للمذهب الشافعي.

وترى الباحثة صحة قول الشوبري، وذلك للأسباب التالية:

١. أن ملك الوقف انتقل إلى الله تعالى.

٢. أن الوقف عقد لازم لا يمكن إبطاله.

٣. أن الوقف تعلق به حق من يؤول الوقف إليه.

(١)الرعيبي، الخطاب، مواهب الجليل، ط٣، ج٦/ص ٣٢٥. البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ط١، ج٤/ص ٢٥٥.

(٢)الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية- سنة ٢٠١٩م، ص٣٠٦.

الفصل الثاني

اختيارات الإمام الشوبري في فقه المعاملات

وقد رجح الإمام الشوبري قولاً آخر عن مؤلف تحفة الطلاب في مسألة قبول الوقف على المعين، ورجح قول اشتراط قبول المعين على الوقف، فقال: "قوله: ولا يشترط القبول، وإن كان الوقف على معين هذه الغاية ضعيفة، والمعتمد كما في ((المنهاج))^(١): "أن الوقف على معين يشترط فيه القبول"، وعبارته مع ((ش. رملي))^(٢): "والأصح: أن الوقف على معين - واحد أو أكثر - يشترط فيه قبوله إن كان أهلاً، وإلا فقبول وليه عقب الإيجاب أو بلوغ الخبر؛ كالهبة والوصية، إذ دخول عين أو منفعة في ملكه قهراً بغير الإرث بعيد، وهذا ما صححه الإمام^(٣) وأتباعه، وعزاه الرافعي^(٤) في ((الشرحين)) للإمام وآخرين، وصححه في ((المحرر))^(٥) ونقله في زيادة ((الروضة))^(٦) عنه، مقتصرًا عليه، وهو المعتمد"^(٧).

وقد اختلف الفقهاء في اشتراط قبول المعين على الوقف، على قولين:
القول الأول: ذهب الحنفية^(٨)، والمالكية^(٩)، والأصح عند الشافعية^(١)، وأحد الوجهين عن الحنابلة^(٢) إلى أنه يشترط قبول المعين على الوقف.

(١) النووي، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، ط ١، ص ١٦٨.

(٢) الرملي، نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج، ط ٣، ج ٥/ص ٣٧٢.

(٣) الجويني، نهایة المطلب في دراية المذهب، ط ١، ج ٨/ص ٣٥٩.

(٤) الرافعي، العزيز شرح الوجيز، ط ١، ج ٦/ص ٢٥٥.

(٥) الرافعي، المحرر في فقه الإمام الشافعي، ط ١، ص ٢٤٠.

(٦) النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط ١، ج ٥/ص ٣٢٤.

(٧) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُجد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م، ص ٣٠٠.

(٨) ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، ط ٢، ج ٣/ص ٣٦٠.

(٩) الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، د. ط، ج ٤/ص ٨٨.

ودليلهم على ذلك:

أنه يشترط قبول المعين على الوقف إن كان من أهل القبول، فإن كان الموقوف عليه محجوراً عليه مثلاً قبل عنه وليه؛ وذلك لأن الملكية تنتقل إلى الموقوف عليه.

القول الثاني: ذهب الحنابلة^(٣) والشافعية^(٤) إلى أنه لا يشترط قبول المعين على الوقف.

ودليلهم على ذلك:

أن استحقاق المنفعة كاستحقاق العتيق منفعةً بنفسه بالإعتاق، ولأن الوقف إزالة ملك يمنع البيع والهبة والميراث، فلم يعتبر فيه القبول.

وترى الباحثة صحة القول الأول باشتراط قبول الموقوف عليه المعين، وذلك

للأسباب التالية:

١. أن الملكية تنتقل إلى الموقوف عليه.

٢. أن رفضه يوقف استحقاقه للوقف.

٣. أنه لا يمكن إدخال شيء في ذمة الإنسان بدون رضاه، حتى ولو كان الشيء نافعا له.

وقد رجح الإمام الشوبري قولاً آخر عن مؤلف تحفة الطلاب في مسألة خيار تلقي الركبان في استمرار الخيار إذا لم يعرفوا الغبن، حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به، ورجح قول عدم استمرار الخيار، فقال: "قوله: استمر خيارهم، هذا أحد وجهين في المسألة، ومال

(١) الشريبي، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط١، ج١/٢ ص٣٨٣.

(٢) المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط٢، ج٧/ص٢٧.

(٣) البهوتي، كشف القناع عن متن الإقناع، ط١، ج٤/ص٢٥٢.

(٤) الفتوحي، معونة أولي النهى شرح المنتهى، ط٥، ج٧/ص١٩٠.

إليه الإسْنوي في ((شرح المنهاج))^(١)، وقال الشارح: "إنه ظاهر الخبر واستوجهه في ((شرح منهجه))^(٢)، وهو ضعيف.

والوجه الثاني: وهو قضية كلام الشاشي^(٣): أنه لا يستمر، وهذا هو المعتمد كما لو اشترى مصراة ودرّ اللبن على الحدّ الذي أشعرت به التصرية^(٤).
وقد اختلف الشافعية في تلقي الركبان في استمرار الخيار إذا لم يعرفوا الغبن حتى رخص السعر وعاد إلى ما باعوا به، على قولين:

القول الأول: ذهب الأسنوي إلى استمرار الخيار، لسبب اعتبار الابتداء.
ودليلهم على ذلك:

عن ابن سيرين، قال: سمعت أبا هريرة، يقول: إن رسول الله ﷺ قال: «لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ؛ فَمَنْ تَلَقَّاهُ فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ، فَهُوَ بِالْخِيَارِ»^(٥).
ووجه الدلالة: أن قوله «فَهُوَ بِالْخِيَارِ» يدل على مشروعية الخيار بدون تقييد، بدليل أنه لم يقيد ذلك بوجود الغبن.

(١) كتاب (السراج الوهاج تكملة كافي المحتاج إلى شرح المنهاج)، لم أقف عليه مطبوعاً ولا مخطوطاً، وقد تم تحقيق جزء منه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ولم أقف على جزئية البيع منشورة.

(٢) السنيني، فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب، د.ط، ج ١/ص ١٩٦.

(٣) الشاشي: "مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَمْرٍو، أَبُو بَكْرٍ الشَّاشِيُّ الْقِفَالِيُّ الْفَارَقِيُّ، الْمَلَقَبُ بِفَخْرِ الْإِسْلَامِ، الْمُسْتَظْهَرِيُّ: رَئِيسُ الشَّافِعِيَّةِ بِالْعِرَاقِ فِي عَصْرِهِ. وُلِدَ بِبِغْدَادَ فِيهَا تَدْرَسُ فِيهَا التَّدْرِيْسَ بِالْمَدْرَسَةِ النَّظَامِيَّةِ (سنة ٥٠٤) واستمر إلى أن توفي". الزركلي، الأعلام، ط ١٥٥، ج ٥/ص ٣١٦. الذهبي، سير أعلام النبلاء، د.ط، ج ١٦/ص ٢٨٣.
(٤) الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأُنصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُحَمَّدُ التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م، ص ١٠٥.

(٥) مسلم، صحيح مسلم، كتاب البيوع، باب تحريم تلقي الجلب، د.ط، ج ٣/ص ١١٥٧، رقم (١٥١٩)، حديث صحيح.
الألباني، صحيح الجامع الصغير وزياداته، د.ط، ج ٢/ص ١٢٤١.

- القول الثاني: ذهب الشاشي^(١) والرملي^(٢) إلى عدم استمراره، لسبب اعتبار الانتهاء كما في زوال عيب المبيع وهو الراجح. ودليلهم على ذلك:
- أن البيع مشروع في ذاته والنهي وارد في غيره، وارتكاب المنهي عنه في العقد لا يؤثر في سلامة العقد وصحته.
- وترى الباحثة صحة القول الثاني في عدم استمراره، وذلك للأسباب التالية:
١. لاعتبار الانتهاء.
 ٢. أن ضرر المشتري اندفع بزوال عيب المبيع.

(١) الشاشي، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط ١، ج ٤/ص ٤٩.

(٢) الرملي، نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج، ط ٣، ج ٤/ص ٧١.

الخاتمة

وفي الختام أسأل الله عز وجل الإخلاص في القول والعمل؛ فما كان من صواب في هذا البحث فهو من فضل الله وحده، وما كان من خطأ أو تقصير أو نسيان في هذا البحث فهو من نفسي ومن الشيطان، وأختتم بأهم النتائج التي وقفت عليها في هذا البحث:

١. براعة الإمام الشوبري في فهم نصوص ومصطلحات أئمة الشافعية رحمهم الله.
٢. عدم تعصب الإمام الشوبري لمذهبه فيما اختاره أو رجحه في مسائل.
٣. اهتمام الإمام الشوبري بذكر الروايات المختلفة من المذهب الشافعي، وتحرير المعتمد منها.
٤. ذكر الإمام الشوبري في بعض المسائل ما يحكى في المذاهب الأخرى، مع الترجيح لمذهبه، وإيراد الأدلة على ذلك.

أهم التوصيات

١. يجب أن يهتم طلبة العلم بدراسة منهاج المؤلفين في كتبهم، وتوضيح موقفهم من التحقيق المعتمد من المذاهب.
٢. ضرورة دراسة المسائل الفقهية وما يحكى في المذاهب، مع الترجيح، وإيراد الأدلة على ذلك.
٣. ضرورة العناية بالمصنفات الفقهية القديمة، وإعادة تحقيق هذه الكتب القيمة مرة أخرى على يد المتخصصين، دون النظر إلى كونها مطبوعة، أو حتى محققة تحقيقاً تجارياً على أيدي التجار غير المتخصصين.

فهرس المصادر والمراجع

١. ابن عابدين، مُجَدُّ أمين بن عمر، رد المختار على الدر المختار، ط٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
٢. أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، د.ط، (صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، د.ت).
٣. الألباني، مُجَدُّ ناصر الدين، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ط٢، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م).
٤. الألباني، مُجَدُّ ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزياداته، د.ط، (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت).
٥. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد، المنتقى شرح موطأ مالك، ط٢، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت).
٦. البخاري، مُجَدُّ بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط١، (بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ).
٧. بدر الدين العيني، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين، البناية شرح الهداية، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).
٨. البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، ط١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).
٩. التبريزي، مُجَدُّ بن عبد الله الخطيب العمري، مشكاة المصابيح، ط٣، (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م).
١٠. الترمذي، مُجَدُّ بن عيسى، سنن الترمذي، د. ط (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م).

١١. الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، نهاية المطلب في دراية المذهب، ط١،
(جدة: دار المنهاج، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م).
١٢. الدسوقي، مُحمَّد بن أحمد بن عرفة، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، د.ط،
(بيروت: دار الفكر، د.ت).
١٣. الذهبي، مُحمَّد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، د.ط، (القاهرة: دار الحديث،
١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م).
١٤. الرافعي، عبد الكريم بن مُحمَّد، المحرر في فقه الإمام الشافعي، ط١، (بيروت: دار الكتب
العلمية، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م).
١٥. الرافعي، عبد الكريم بن مُحمَّد، فتح العزيز بشرح الوجيز، ط١، (بيروت: دار الكتب
العلمية، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م).
١٦. الرعيني، الخطاب، مُحمَّد بن مُحمَّد بن عبد الرحمن مواهب الجليل، ط٣، (بيروت: دار
الفكر، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م).
١٧. الرملي، مُحمَّد بن أحمد بن حمزة، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، ط٣، (بيروت: دار
الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).
١٨. الزركلي، خير الدين بن محمود بن مُحمَّد بن علي، الأعلام، ط١٥، (بيروت: دار العلم
الملايين، ٢٠٠٢م).
١٩. الزيلعي، عثمان بن علي بن محجن البارعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ط١،
(القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣١٣هـ).
٢٠. الشاشي، مُحمَّد بن أحمد بن الحسين، حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، ط١،
(عمان: مكتبة الرسالة الحديثة، ١٩٨٨م).
٢١. الشافعي، مُحمَّد بن إدريس، الأم، د. ط، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٢٢. الشربيني، شمس الدين مُحمَّد بن أحمد، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م).
٢٣. الشوبري، حاشية الشوبري على تحفة الطلاب شرح التحرير للأصاري، مخطوط تم تحقيقه بواسطة بيان مُحمَّد التميمي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفقه من جامعة المدينة العالمية - كلية العلوم الإسلامية - سنة ٢٠١٩م.
٢٤. الفتوحي، معونة أولي النهى شرح المنتهى، ط ٥، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م).
٢٥. الماوردي، أبو الحسن؛ علي بن مُحمَّد بن مُحمَّد بن حبيب، الحاوي الكبير، ط ١، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م).
٢٦. الموصلي، عبد الله بن محمود بن مودود، الاختيار لتعليل المختار، د. ط، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م).
٢٧. الكاساني، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).
٢٨. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، د. ط (د.م: دار الدعوة، د.ت).
٢٩. المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ط ٢، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
٣٠. مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، د. ط، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت).
٣١. النووي، يحيى بن شرف، المجموع شرح المهذب، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م).
٣٢. النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، ط ٣، (بيروت/دمشق/عمان: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ/١٩٩١م).
٣٣. النووي، يحيى بن شرف، منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه، ط ١، (بيروت: دار الفكر، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م).
٣٤. الهيثمي، أحمد بن حجر، تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي، د. ط، (مصر: المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٥٧هـ/١٩٨٣م).